وزارة شؤون المرأة تنفذ تدريبًا
حول "آليات إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الحكومية"
8+9+15/ حزيران 2026

في إطار دورها الوطني الرامي إلى مأسسة النوع الاجتماعي وتعزيز تمكين المرأة في مختلف القطاعات، نفذت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع مؤسسة تام، تدريبًا متخصصًا بعنوان "آليات إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الحكومية"، وذلك ضمن مشروع "تعزيز إدماج النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للنساء في السياسات والخدمات العامة"، الذي تنفذه الوزارة بالشراكة مع مؤسسة تام، والمؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية(REFORM) ، وجامعة القدس، وبتمويل من وكالة التعاون الإيطالية.(AICS)

ويأتي تنفيذ هذا التدريب في سياق جهود الوزارة الرامية إلى تعزيز مأسسة النوع الاجتماعي داخل المؤسسات الحكومية، وترسيخ الادماج من منظور النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج الحكومية، بما يسهم في تطوير أداء المؤسسات العامة ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات، ويعزز مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
كما يجسد التدريب الدور التنسيقي والإشرافي الذي تضطلع به الوزارة في دعم دوائر النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الرسمية، من خلال بناء قدراتها وتطوير أدواتها المؤسسية، بما يمكنها من إعداد سياسات وبرامج أكثر استجابة لاحتياجات النساء والرجال والفئات الأكثر تهميشًا، انسجامًا مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

واستمر التدريب ثلاثة أيام بواقع 15 ساعة تدريبية، وركز على تعزيز المفاهيم الأساسية لإدماج النوع الاجتماعي والشمول المؤسسي، واستعراض الآليات العملية لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الحكومية، إلى جانب تناول منهجيات دمج منظور النوع الاجتماعي في تصميم المشاريع، والمكونات الرئيسة لعمليات التحليل، إضافة إلى استعراض نماذج وتجارب تطبيقية من عدد من الوزارات، من بينها تجربة وزارة الثقافة في إعداد خطتها من منظور يراعي النوع الاجتماعي.

كما ركز البرنامج التدريبي على تطوير مهارات المشاركين والمشاركات في تطبيق منهجيات إدماج النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط وصنع السياسات والبرامج الحكومية، بما يسهم في تصميم وتنفيذ خدمات حكومية أكثر كفاءة وعدالة واستجابة لاحتياجات مختلف فئات المجتمع، ويعزز ثقافة الشمول المؤسسي داخل المؤسسات الحكومية.

واستهدف التدريب ما بين 20 و22 مشاركًا ومشاركة من ممثلي وممثلات الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية، شملت وزارات الحكم المحلي، والثقافة، والعدل، والتنمية الاجتماعية، والعمل، والاقتصاد الوطني، إضافة إلى وزارة شؤون المرأة، فيما تولت تنفيذ التدريب السيدة لمياء شلالدة.

ويؤكد هذا التدريب التزام وزارة شؤون المرأة بمواصلة تطوير قدرات المؤسسات الحكومية، وتعزيز التكامل والشراكة مع مختلف الجهات الوطنية والدولية، بما يضمن إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والخدمات العامة بصورة مؤسسية ومستدامة، ويعزز وصول النساء إلى حقوقهن وفرصهن على قدم المساواة، ويسهم في بناء سياسات حكومية أكثر شمولًا واستجابة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني.